

أثر الحاسبات في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

م.م. دنيا طالب *

المستخلص:

يهتم البحث باستخدامات الحاسبات وما فيها من تطبيقات مثل قواعد البيانات في الأعمال المصرفية وخاصة عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة وأهم الفروقات ما بين الطريقة التقليدية و المؤتمتة من ناحية المرونة والسرعة والدقة واسترجاع البيانات والتكرار والكلفة وذلك عن طريق تقليص الإجراءات والعمليات الخاصة بالطريقة التقليدية وبالتالي يتم إيصال البضاعة بسرعة ونقل العمليات الروتينية الموجودة بالطريقة التقليدية والمرونة العالية في استرجاع البيانات وتحديثها.

Abstract

The research focuses on the uses of computers and the applications such as databases in the banking business, especially the process of opening letters of credit issued and the most important differences between the traditional method and automated in terms of flexibility, speed, accuracy, and data retrieval and duplication and cost, by reducing the procedures and processes in the traditional manner and therefore is the delivery of the goods quickly and reduce routine operations in the traditional manner and high flexibility in data retrieval and update.

المقدمة :-

حقق الحاسوب الالكتروني في دخوله خدمة الإنسان فوائد عظيمة منها (تشغيل البيانات المحاسبية) لما يوفره من سرعة ودقة في إعطاء النتائج والاقتصاد في التكاليف ولهذا دفع الإدارات وأصحاب الأعمال إلى التوسع في استخدام هذا الجهاز وانتشاره بصورة سريعة .
إن استخدام الحاسوب لم يؤثر في أهداف المحاسبة أو خصائص البيانات المحاسبية أو أهداف التدقيق إلا أنه قد أثر بالتأكيد على طرق وأساليب توثيق وتسجيل البيانات ووسائل تخزينها وإشكال عرضها .
وتتميز العمليات المصرفية بالتفرع والتعدد وضرورة السرعة والدقة في التنفيذ، ومن هنا فمحاسبة المصارف يجب أن تكون على درجة من الدقة والمرونة والوضوح ، كفيلة بإثبات القيود المتعلقة بهذه العمليات وتصنيف الحسابات وتبويبها ، بحيث يسهل استخراج الأوضاع والتقارير والمعلومات اللازمة في كل وقت وبسرعة كافية .

لذا فإن استخدام النظم المؤتمتة يساعد تقليص العمليات غير الضرورية والمتكررة في بعض الأحيان ويضمن مصلحة كل من المصدر والمستورد والبنك لذا اختص المبحث الثاني من البحث بتعريف الاعتمادات المستندية وأنواع وإجراءات الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة ويحتوي الفصل على مهام ووظائف

* معهد الإدارة التقني / الزعفرانية .

مقبول للنشر بتاريخ 2012/9/19

الاعتمادات المستندية وركز الفصل على الدفاتر والكشوف المستعجلة في قسم الاعتمادات المستندية وقد وضح الفرق ما بين اجراءات نظام الاعتمادات المستندية الصادرة بالطريقة اليدوية .
أما المبحث الثالث فقد اهتم بالحاسبات ومفهومها وأنواعها وأهميتها والباب الثاني اهتم بقواعد البيانات وتعريفها ومعمارية قواعد البيانات وأنواع قواعد البيانات وأهمية كل نوع ومضاره وركز الفصل على قواعد البيانات بصورة موسعة وذلك لوجود الكثير من المعلومات المكررة ضمن الملفات التي يمحط بها كل قسم مما يؤدي إلى حدوث تبيان في المعلومات مابين قسم وآخر وبما أن قسم الاعتمادات المستندية يحتاج إلى معلومات محدثة بصورة مستمرة عن زبائنه لذا فقد تم استخدام قواعد البيانات لأنها تكون محدثة إلى آخر لحظه.

يمثل المبحث الرابع الجانب التطبيقي في البحث من خلال استخدام استمارة استبيان توضح الفرق بين الإجراءات اليدوية والمؤتمتة من جانب السرعة والدقة واسترجاع النتائج والمرونة ويتم تحليل النتائج باستخدام الطرق الإحصائية وقد استخدم مربع كا² للحصول على النتائج فضلاً عن النسب المئوية.

المبحث الأول

أولاً- مشكلة البحث:-

- 1-تحديد أهم الفروقات ما بين الاجراءات المتبعة في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة التقليدية والمؤتمتة وأي من الريقين هي الأفضل ولماذا؟
- 2-أهم أنواع المشكلات التي تواجه المستوردين والبنك ففتح الاعتماد خلال فتح الاعتمادات المستندية الصادرة بالطريقتين (التقليدية والمؤتمتة).

ثانياً-الهدف من البحث :-

- 1-يوفر معلومات دقيقة وسريعة عن الاعتمادات المستندية السابقة في حالة احتياجنا لها وذلك عن طريق خزن كل المتغيرات في ملفات خاصة ويمكن الرجوع إليها في أي وقت لمعرفة ما تحتويها من معلومات عن الاعتمادات المستندية ومنها السابقة .
- 2-الوقوف على أهم الفروقات ما بين اجراءات فتح الاعتمادات الصادرة المؤتمتة والتقليدية من خلال العديد من الجوانب هي المرونة في العمل والدقة في اعطاء النتائج وعدم تكرار المعلومات والحفاظ على مصلحة البنك ففتح الاعتماد و مصلحة البضاعة من التلف.

ثالثاً- منهج الدراسة :

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي نظراً "لملاءمة لأغراض الدراسة .

رابعاً-عينة الدراسة :-

المصارف الأهلية (مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل،مصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار،مصرف المنصور،مصرف دجلة والفرات للاستثمار،ومصرف بيبيلوس قسم تمويل التجار ،والمصرف المتحد).

خامساً-متغيرات البحث:-

الحاسبات هو المتغير المستقل اما المتغير التابع هو عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة اما المتغيرات الفرعية هي المرونة والدقة وعدم التكرار وسرعة الانجاز الحفاظ على مصلحة ففتح الاعتماد (البنك) والبضاعة .

سادساً- أهمية الدراسة

1. النظام المؤتمت يكون أكثر ضمانا لكل من في البنك ففتح الاعتماد والمستورد والمصدر.
2. السرعة في عملية فتح الاعتمادات المستندية تؤدي إلى ضمان البضاعة إلى المستورد وبأقل ضرر.
3. المرونة العالية في تحديث البيانات.
4. تقليل الكلفة.

ثامناً- فرضية البحث:-

توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين استخدام الحاسبات في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة.

تاسعا"- ادوات الدراسة:-

1. تم استخدام استمارة استبيان تتضمن 12 فقرة بالسلم ثلاثي
2. تم استخدام البرنامج الإحصائي لاختبار الفرضية من خلال علاقة الارتباط والانحدار ومربع كاي.

المبحث الثاني

أولاً"- مفهوم الاعتماد المستندي (Letter of Credit)

تعهد كتابي صادر عن أحد البنوك بناء على طلب أحد عملائه المستوردين لصالح مصدر ما بأن يدفع قيمة البضاعة المستوردة أو إن يقبل بقيمتها سحباً وذلك عند استلام البنك أو مراسلة مستندات شحن البضاعة إلى بلد المستورد وتنفيذ كافة شروط الاعتماد . وبهذا فيعتبر الاعتماد نوع من أنواع التسليف بضمان المستندات المتعلقة بشحن البضاعة المستوردة حيث يعد حامل السندات مالكا للبضائع ، وتستخدم الاعتمادات المستندية في تمويل عمليات التجارة الدولية من استيراد أو تصدير . ويعرف قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 الاعتماد المستندي عقد يتعهد المصرف بمقتضاة بفتح اعتماد لصالح المستفيد بناء"على طلب الامر بفتح الاعتماد بضمان مستندا تمثل بضاعة منقولة او معدة للنقل⁽¹⁾.

2-2 مهام ووظائف قسم الاعتمادات (Functions of the L/C Section)

المرحلة الأولى فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد
المرحلة الثانية إجراء عملية التعديل والتخفيض والإضافة .
المرحلة الثالثة إشعار المستفيد والمراسلين وفتح الاعتماد بفتح الاعتماد .
المرحلة الرابعة إجراء العمليات الحسابية الضرورية لاحتساب الخطأ والعمولة و فرق العمولة .
المرحلة الخامسة استلام المستندات عند وصولها .
المرحلة السادسة تدقيق المستندات مع طلب فتح الاعتماد وحسب تعليمات صاحب الاعتماد
المرحلة السابعة ملاحظة فاتح الاعتماد بدفع باقي القيمة .
المرحلة الثامنة أشعار المراسل بالتحصيل .
المرحلة التاسعة فتح الملفات الخاصة بالاعتماد .
المرحلة العاشرة تنظيم الإشعارات والمستندات والقيود المحاسبية الخاصة باعتمادات التصدير .
المرحلة الحادية عشر إجراء كافة الإجراءات الخاصة باعتمادات التصدير .
المرحلة الثانية عشر متابعة الإجراءات الخاصة ببوالص التحصيل الواردة من المراسلين من فتح الملفات وإشعار العملاء واتخاذ كافة الإجراءات لتحصيل ذلك..

ثالثاً"- الدفاتر والمستندات والكشوف المستعملة في قسم الاعتمادات :-

1 -الدفاتر:-

- 1-دفتر الاعتمادات الرئيس .
- 2-دفتر التأمينات .
- 3-دفتر البوالص .
- 4-دفتر التزامات العملاء عن اعتمادات (مخاطر العملاء) .
- 5-دفتر التزامات البنك (مخاطر البنك) .
- 6-دفتر الاعتمادات المستندية للتصدير .
- 7-دفتر الاعتمادات المستندية المكفولة .
- 8-دفتر رخص الاستيراد (أذن العملة) .
- 9-دفتر الفروع .
- 10-دفتر الجاري المدين المستندات⁽²⁾

(1) مجلة الوقائع العراقية الجريدة الرسمية ، قانون التجارة العراقي رقم 40 لسنة 1980.

(2) اسماعيل ، سماح يوسف ، العلاقة التعاقدية بين اطراف عقد الاعتماد المستندي ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2001، ص23

2-المستندات

- مستندات القيد المدينة والدائنة .
- إشعارات القيد المدينة والدائنة .

3-الكشوف

- كشف الاعتمادات المستندية للاستيراد اليومي والشهري.
- كشف الاعتمادات المستندية للتصدير اليومي والشهري .
- كشف أرصدة السحوبات المقبولة للاعتمادات .
- كشف بالحسابات الجارية المدينة المستندية .
- كشف بالحسابات الجارية المدينة مقابل مخزون سلعي .
- كشف تصنيف الاعتمادات حسب السلع المستوردة والمصدرة .
- إن الاعتماد المستندي للاستيراد ينشئ أربع علاقات أساسية هي :
 1. بين المستورد المحلي والمصدر الأجنبي :
 - تتعلق هذه العلاقة باستيراد بضائع من أنواع محددة جرى الاتفاق عليها وعلى كميتها وأسعارها وشروط شحنها وتسليمها وكيفية سدادها .
 2. بين المستورد المحلي والبنك المحلي :
 - تتعلق هذه العلاقة بفتح اعتماد مستندي بقيمة محددة وشروط معينه واضحة .
 3. بين البنك المحلي والبنك الأجنبي :
 - وتتعلق هذه العلاقة بالتوسط بين المستورد المحلي والمصدر الأجنبي من أجل تسليم مستندات ووثائق الاعتمادات المستندية وحسن أتمام تنفيذها وفق تعليمات المصدر والمستورد⁽³⁾
 4. بين البنك الأجنبي والمصدر الأجنبي :
 - وتتعلق هذه العلاقة بتسليم مستندات ووثائق الشحن العائدة للاعتماد المستندي للاستيراد مقابل تسلم قيمة الوثائق للمصدر الأجنبي وفق شروط الدفع .

رابعاً- طرق تسديد الاعتمادات المستندية:-

- ويمكن تسديد قيمة الاعتمادات المستندية للاستيراد وفق طريقة من الطرق التالية :-
 1. اعتمادات مستنديه للاستيراد تدفع نقداً (عند الاطلاع) .
 2. اعتمادات مستنديه للاستيراد آجلة الدفع مقابل سحوبات مكفولة (يتم ذلك بفتح اعتمادات مستنديه يكفل البنك فاتح الاعتماد بدفع القيمة بأقساط معينة وبتواريخ استحقاق محددة) .
 3. اعتمادات متأخرة الدفع : يجوز أن يكون هناك اتفاق ما بين المصدر والمستورد على تأخير دفع جزء من قيمة البضاعة⁽⁴⁾

خامساً- للاعتمادات المستندية :-

- هناك أشكال عديدة للاعتمادات المستندية من حيث أهميتها القانونية :
 - 1-إعتماد قابل للإلغاء :
 - يعتبر هذا النوع من الاعتمادات بمثابة إشعار صادر عن البنك (المراسل) .
 - إلى المصدر البضاعة يعلمه بأنه سوف يقبل سندات عند تقديمها مستوفاة لشروط الاعتماد ولكن بدون أي التزام من قبل البنك المراسل ويجوز للبنك المراسل إلغاء الاعتماد أو تعديل شروطه ومن النادر استخدام هذا النوع من الاعتمادات .
 - 2-اعتمادات غير قابلة للإلغاء وغير معززة :
 - يقبل المستفيد (المصدر) هذا النوع من الاعتمادات إذا توافرت الثقة ما بين البنك في بلد المستورد وبينه حيث أن بنك المستورد متعهد بحسن تنفيذ شروط الاعتماد مباشرة .
 - 3-اعتمادات غير قابلة للإلغاء
 - هذا النوع من الاعتمادات يتعهد فيه البنك حيث لا يمكن تعديل شروط الاعتماد أو إلغاؤه إلا بعد حصول موافقة أصحاب العلاقة المستفيدين من الاعتماد⁽⁵⁾
 - 4- اعتمادات معززة غير قابلة للإلغاء:-
 - هذا النوع أكثر شيوعاً حيث إنه يلتزم البنك الأجنبي المراسل والبنك المحلي (صاحب منح الاعتماد) بحسن تنفيذ شروط الاعتماد دون أي تعديل أو إلغاء . وبهذا ضمان إضافي للمصدر الأجنبي .

(3) بنباصر ، يوسف ، سلسلة متكاملة للدراسات القانونية والابحاث الفضائية، المغرب .دار المعنزة ، 2006 ص 33.

(4) cbi مجلةالمبادئ المستندية الصادرة، العراق، 2009 ص 19.

(5) البياتي ، د. هلال عبود ، المدخل لنظم المعلومات الادارية ، دار المسيرة ، عمان 1992.ص46.

- 5- اعتماد قابل للتحويل :
جميع الأنواع للاعتمادات قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل وفقا لإدارة المتعاقدين . حيث إنه يجوز للمستفيد المصدر أن يحول قيمة الاعتماد بالكامل إلى غيره .
- 6- اعتماد قابل للتجزئة :
في هذه الحالة يمكن للمصدر أن يصدر البضاعة على دفعات وأن يحصل على قيمة ما دفعه من البنك بمجرد تسلم مستندات الشحن الخاصة بها .
- 7- اعتماد غير قابل للتجزئة :
وفيه يمنع المصدر أن يصدر البضاعة على دفعات ويتعين عليه تصديرها دفعة واحدة
- 8- الاعتماد المستندي الدوار :
وهذا الاعتماد يتجدد تلقائيا بالشروط الأصلية على أن يذكر عدد المرات المسموح تكرار الاعتماد⁽⁶⁾

سادسا"- التأمين :-

- إن اشتراط التأمين على البضاعة المستوردة يضمن مصلحة البنك ففتح الاعتماد والمستورد قيما إذا تعرضت هذه البضاعة إلى التلف أو النقص . ويكون التأمين على البضاعة حسب الشروط التالية .
- 1- W.P.A (With particular average) :
يضمن هذا الشرط عادة إخطار البحر والجو والحرب والحريق.
 - 2- all Risks Policy :
يشمل كافة أنواع الإخطار
 - 3- F.P.A. (free from particular average) :
ويضمن هذا الشرط خطر البحر والحرب ويؤمن بموجبه فقط على الخشب والحديد .
 - 4- وهناك أنواع أخرى من التأمين تتعلق بالبضاعة المشحونة بواسطة السيارات و السكك الحديدية بحيث يشمل الحريق والتدهور وعدم التسليم فقط .

سابعا"- تعديل الاعتماد وتمديده :-

قد يتفق المستورد مع المصدر على تعديل شروط الاعتماد بالزيادة أو التخفيض لو مد أجله وتغيير البضاعة ... الخ فيقدم المستورد إلى البنك الذي فتح الاعتماد ويطلب بكتاب خطي موقع إن يجري التعديل المطلوب حيث يتولى البنك تبليغ المراسل بالتعديلات التي طرأت على الاعتماد وليقوم الآخر بإبلاغها إلى المستفيد ويتقاضى البنك من المستورد العملة والأجور البريدية .

ثامنا"- إلغاء الاعتماد :-

1. إذا أراد العميل المستورد إلغاء الاعتماد قبل مدة نهائية فعليه إن يوقع طلباً بذلك ولا يلغي الاعتماد نهائياً إلا بعد موافقة المستفيد .
2. ففي حالة انتهاء مدة الاعتماد يبلغ العميل بإشعار يبين فيه رقم الاعتماد وتاريخ انتهائه ويطلب إليه إبداء رغبته بإلغاء الاعتماد وتمديد أجله وبعد مدة 21 يوما يمكن إلغاء الاعتماد دون الرجوع إلى المستفيد شريطة اخذ موافقة المدير الخطية وعلى إن يؤخذ من العميل تعهد خطي بقبول أية بوليصة ترد على الاعتماد ضمن شروطه .
3. بعد انتهاء إلغاء الاعتماد وموافقة الأطراف المعنية على ذلك يعلم العميل البنك المستورد التأمين المستوفي منه بعد خصم العمولة والمصارف المترتبة على الاعتماد⁽⁷⁾ .

تاسعا"- أنواع الاعتماد (OF - LETTER - TYPE - NEGOTIATION - CREDIT) :-

- 1- الاعتماد القابل للتداول :- هو الاعتماد الذي تسمح للمستفيد والمصدر أن يقدم مستنداته إلى أي مصرف يختاره ويقبل هذا المصرف لانتفاع بالمستندات والوفاء بقيمتها .
- 2- الاعتماد الاسمي : (المباشر) يلتزم المصرف المصدر للاعتمادات تجاه المستفيد (البائع) بدفع حوالاته (DRAFIS) عند الاستحقاق بمقتضى الاعتماد وفقا لشروطه⁽⁸⁾
- 3- الاعتمادات القابلة للمناقلة (التحويل) (- OF - LETTER - TRANSFER - ABLE - CREDITS) :-

⁽⁶⁾ نشرة الصادرة من الغرفة التجارية الدولية ، القواعد والاصول الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة.. 1984، 400.

⁽⁷⁾ نشرة الصادرة من الغرفة التجارية الدولية مصدر سابق

⁽⁸⁾ سلمان، نعمان حافظ ، اهمية الاتماداتن المستندية الاجراءات القياسية للرقابة والتفتيش، دار اصفاء للنشر 2010، ص 50.

هو الاعتماد الذي يتحدد فيه المبلغ أو يعاد إلى حالته السابقة وفق شروط وحالات معينة دون الحاجة إلى تعديله .

4- اعتماد العبارة الحمراء (Red - clause - credit) :-

هو اعتماد لتمويل (المستفيد) وشروط (العبارة الحمراء) يكون بطلب خاص بذمة (المشتري) إلى مصرفه ، وتعتمد صيغة الشرط على احتياجاته .

شروط العبارة الحمراء : شرط خاص تحول (المصرف المبلغ) أو (المصرف المعزز) بدفع مبلغ مقدم (سلفه) إلى المستفيد البائع قبل أن يقدم هذا الأخير مستنداته المتعلقة بشحن البضاعة .

5- الاعتمادات المتقابلة (Back - to - Back - credits) :-

هذا النوع من الاعتمادات قد تثير انتباه المشتريين بأن المستفيدين غالباً ما يرغبون الشراء بأسعار رخيصة قد لا يتناسب مع الجودة المطلوبة وذلك بقصد الاستفادة من فروق الأسعار .

عاشراً"- إجراءات نظام الاعتمادات المستندية الواردة :-

1- يقوم العميل بتعبئة طلب فتح اعتماد مستندي من أصل وصورة ويرفق به صورة العقد بينه وبين المصدر والفاتورة وترخيص الاستيراد وإذن العملة ، يحول الطلب بعد التدقيق إلى وحدة الدراسة والتحليل (التسهيلات) .

2- بعد دراسة الطلب تخلص الدائرة إلى تحديد نسبة الغطاء (التأمين) وتعرضه على رئيس القسم ومدير البنك لنتم الموافقة على فتح الاعتماد حيث تخطر الوحدة المحاسبية للاعتمادات المستندية بذلك .

3- تقوم الوحدة المحاسبية بتحرير إخطار قبول الطلب من أصل وصورة يرسل الأصل إلى العميل مبيناً فيه قيمة التأمين وتستخدم الصورة في التسجيل في دفتر اليومية المساعدة للاعتمادات المستندية والترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد لعملاء الاعتمادات المستندية .

4- تعد وحدة المتابعة والتنفيذ بعد استلامها طلب الاعتماد المستندي ومرفقاته إخطار من أصل وثلاث صور يرسل الأصل وصورة للبنك المراسل وصورة للعميل المستورد ويتم الاحتفاظ بالصورة الثالثة .

5- يعتبر الإخطار تكليفاً من البنك المحلي للبنك المراسل بالخارج بدفع قيمة البضاعة للمصدر بمجرد استلامه مستندات الشحن والتأكد من استيفاء الشروط الأخرى ، ويقوم البنك المراسل بدوره بإخطار البنك المحلي بما تم كما يرسل له مستندات الشحن ومن أكثر من نسخة لاحتمال الضياع بالطريق⁽⁹⁾

تعد وحدة المتابعة والتنفيذ عند استلامها مستندات الشحن إشعار خصم بقيمة عمولة البنك المراسل وكافة المصاريف الأخرى ، ويتم تسليم المستندات للعميل للتخليص على البضاعة . وقد يقوم البنك بنفسه بالتخليص على البضاعة بصرف دفعات منها مقابل ما تم دفعه من العميل سداداً للالتزامات ، كذلك تقوم هذه الوحدة بتفريغ البيانات الموجودة في المستندات الواردة إليها من البنك المراسل من أصل وخمس صور ترسل الأصل وصورة للعميل مع المستندات من أجل التخليص الجمركي وصورة البنك المركزي من أجل تحويل العملة إلى البنك المراسل وأخرى إلى وزارة الصناعة والتجارة بما يفيد تنفيذ ترخيص الاستيراد والأخرى إلى الوحدة المحاسبية للاعتمادات المستندية .

7- تعد الوحدة المحاسبية دورياً كشفاً بملخص الاعتمادات المستندية يعتمد من وحدة التدقيق الداخلي ويرسل إلى قسم الحسابات العامة ليتم إجراء قيود اليومية المركزية في دفتر اليومية العامة والترحيل إلى دفتر الأستاذ العام⁽¹⁰⁾

أحد عشر- إجراءات نظام الاعتمادات المستندية الصادرة :-

نظراً لأهمية الاعتمادات المستندية الصادرة لذا سوف نتطرق إليها بشكل أوسع وتتضمن :-

1- طلب فتح الاعتماد :-

يقدم التاجر (طالب فتح الاعتماد) إلى المصرف استمارة فتح الاعتماد المعلومات التي تتضمنها استمارة فتح الاعتماد هي :

1- تاريخ الاستمارة.

2- عنوان الاستمارة : اسم المصرف المطلوب فتح الاعتماد لديه .

3- اسم المستفيد من الاعتماد وعنوانه الكامل فأما يكون الشخص طبيعي أو شخص معنوي لكي يتقيد المصرف بدفع المبلغ لهذا الشخص .

4- منع الاعتماد بالعملة المتفق عليها مع المصدر .

5- كمية المواد وقيمة الوحدة الواحدة والمواصفات الكاملة للبضاعة ونوع التغليف وغيرها من الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المستورد والمصدر .

(9) سلمان، نعمان حافظ مصدر سابق

(10) النجيفي ، د. حسن ، الاعتمادات المستندية بين النظرية والتطبيق ، دار الحرية للطباعة بغداد ، 1971 ، ص 66.

6-نوع التأمين المطلوب : عادة التأمين بالعراق على البضائع المستورد إلزامي

7-موعد وصول البضاعة .

8-المستمسكات المطلوبة وهي :-

أ- مستند فحص

ب - مستند منشأ البضاعة

ج - مستند الكفاءة

د-مستند الشحن

ث - طريقة الشحن : بالبحر أو بالبر أو بالجو

ح - مدة الاعتماد (فترة الشحن)

خ - طريقة التسديد

د - أي شرط آخر .

يقوم المصرف بدراسة استمارة طلب فتح الاعتماد بعد التحقق من توفير الشروط القانونية تحصل الموافقة على فتح الاعتماد (شرط أن يكون لدى العميل حساب جاري) بعد حصول الموافقة تبدأ الإجراءات الثانية(11)

2-فتح الاعتمادات المستندية:-

بعد حصول الموافقة على فتح الاعتماد يقوم القسم المختص بالمصرف وهو قسم الاعتمادات المستندية بإعطاء رقم تسلسلي للاعتماد وهذا الرقم يمثل هوية الاعتماد المستندي . وهو الأساس للوصول للمعلومات المطلوبة. ثم يقوم هذا القسم (القسم المختص) بتنظيم إشعار مدين موجة إلى التاجر طالب الاعتماد وإبراز ما يتضمنه هذا الإشعار من معلومات هي :-

1-رقم الاعتماد.

2-تاريخ الإشعار.

3-اسم صاحب الاعتماد (فاتح الاعتماد) .

تفاصيل المبالغ المطلوب تسديدها وعادة تتكون من :

أ-مبلغ التأمينات بالعملة المحلية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية وذكر إجمالي العملة الأجنبية .

ب - مبلغ العمولة المستحقة للمصرف ويتقاضاها المصرف بنسبة مئوية سنوية من المبلغ الإجمالي للاعتماد (يعتمد على مدة الاعتماد) .

ج - مبلغ عن مصاريف الاتصالات والبريد وتكون هذه المبالغ حسب التعريفة التي يصدرها المصرف على شكل مبلغ مقطوع .

وفي ضوء إشعار المدين يتم إجراء القيد التالي على اعتبار أن المبالغ سيتم تحصيلها من الحساب الجاري للتاجر طالب فتح الاعتماد(12)

وفي الوقت نفسه يتم ترحيل المعلومات الواردة في فتح الاعتماد المستندي إلى سجل مراقبة الاعتمادات المستندية لمتابعة حركة الاعتمادات المستندية ومعرفة أرصدها عند الحاجة . ثم يتم إرسال إشعار فتح الاعتماد المستندي إلى المصرف المراسل في بلد المجهز أو فرع المصرف في بلد المجهز أن وجد(13) .

3-وصول مستندات الاعتماد :-

بعد قيام المصرف المراسل بتبليغ التاجر المصدر بفتح الاعتماد يقوم التاجر المصدر بتهينة البضاعة وتغليفها حسب شروط الاعتماد ثم تهينة المستندات المطلوبة مثل قائمة البيع ، شهادة المنشأ وشهادة الفحص النوعي ... الخ . ويقوم بالاتفاق مع إحدى شركات أو مؤسسات النقل لنقل البضاعة إلى ميناء الوصول المتفق عليه . وبعد تسلم البضاعة إلى الشركة الناقلة يحصل على شهادة أو مستند الشحن وهو من المستندات المهمة جداً في عمليات الاعتمادات المستندية . بعدها يقدم التاجر هذه المستندات (قائمة البيع - المنشأ - النوعية - مستند الشحن) إلى المصرف المراسل لغرض استلام مبلغ الاعتماد من المصرف المراسل ويقوم المصرف المراسل بتسديد المبلغ إلى التاجر المصدر ثم ينظم إشعار مدين إلى المصرف الذي قام بفتح الاعتماد معزز (أي إشعار المدين) بمستندات الاعتماد(14)

(11) سلمان، نعمان حافظ مصدر سابق

(12) المصدر نفسه

(13) المصدر نفسه

(14) المصدر نفسه

4- تمثيل سند ملكية البضاعة والسلعة :-

وتتكون من قائمة البيع وقائمة الشحن وبعض الشهادات الأخرى مثل شهادة الفحص وشهادة المنشأ وغيرها .

وعند استلام المصرف لهذه المستندات يقوم بإشعار التاجر المستورد (صاحب الاعتماد) لمراجعة المصرف وتخليص المستندات لمراجعة الكمارك لاستلام البضاعة وفي نفس الوقت حفظ هذه المستندات في الغرفة الحصينة بشكل مؤقت لحين مراجعة التاجر . وينضم القيد المحاسبي⁽¹⁵⁾ .
انه في حالة تعذر المجزء بشحن الوجبة الثانية (الكمية المتبقية) ووافق التاجر المستورد على غلق الاعتماد ففي هذه الحالة يقوم المصرف بتنظيم القيد المحاسبي التالي :
من د / التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية
إلى د / التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية .

5- تخليص المستندات :-

عند استلام التاجر الإشعار من المصرف بوصول مستندات الشحن الخاصة بالاعتماد يقوم بمراجعة المصرف لاتخاذ إجراءات تخليص المستندات أي تحويل المستندات من اسم طالب فتح الاعتماد .
في هذه الحالة يقوم المصرف بتنظيم إشعار مدين بالمبالغ المستحقة على التاجر لغرض سحبها من حسابه الجاري وإخراج المستندات من الغرفة الحصينة وتحويلها باسم التاجر وتسليمها إليه ليتسنى له مراجعة الكمارك واستلام البضاعة بموجب إشعار المدين يقوم المصرف المراسل في بلد المصدر باستلام مستندات الشحن من المصدر وتدقيقها وبعد التأكد من صحة الإشعار والمبلغ المطالب به يتم تنظيم القيد التالي وثم تسجيله وترحيله إلى السجلات المحاسبية⁽¹⁵⁾

المبحث الثالث**أولاً- مفهوم الحاسبات**

أنها مجموعة من الأجهزة الالكترونية معقدة التركيب منفصلة بعضها عن البعض ، يتولى واحد من هذه الأجهزة ادخال المعلومات ويقوم جهاز آخر بإجراء العمليات على البيانات الداخلة فيما يقوم جهاز آخر بآزن المعلومات الداخلة والخارجة ويتولى جهاز آخر طباعة المعلومات الخارجة^(6,1)
كما عرفت على انها مجموعة من الاجهزة الالكترونية التي تعمل كوحدة واحدة لانجاز هدف معين من خلال البرامجيات⁽¹⁷⁾
وعرفت أيضا"على أنها منظومة سريعة ودقيقة لها القابلية على التعامل مع المعلومات ومرتبطة بشكل يمكنها قبول وآزن ومعالجة البيانات وإخراج النتائج بدون تدخل الانسان وذلك بموجب ايعازات وقوانين تقدم لها مسبقا"⁽¹⁸⁾

ثانياً- أنواع الحاسبات :-

- 1- الحاسبات الكمية:- وهي الات حسابية تشبه الحاسبات الرقمية ، إلا أنها لا تتعامل مع الأرقام بشكل مباشر وإنما من خلال القياسات المستمرة لكيات فيزيائية مثل (الضغط، الحرارة، السرعة).
- 2- الحاسبات الرقمية تعتمد هذه الحاسبات على الأرقام بصورة مباشرة باستعمال النظام الثنائي أن أهم مميزاتها الدقة العالية ويمكن تصنيفها إلى :
- حاسبات ذات استخدام متوسط
- حاسبات متعددة الأغراض

ثانياً- قواعد البيانات :-

- 1- البيانات (Data) :- هي الحقائق والمفاهيم الموضوعية التي نراها ونتعامل معها في حياتنا اليومية⁽¹⁹⁾
- 2- المعلومات (Information) : هي كل البيانات والعلاقات والمعاني التي تحملها تلك البيانات والعلاقات التي بين تلك البيانات

(15) سلمان، نعمان حافظ مصدر سابق

(15) نشرة الصادرة من الغرفة التجارية الدولية مصدر سابق

(6,1) ابو الهيجاء ، هيثم ، الكلية الجامعة المتوسطة ، دار المسيرة ، عمان ، 2001 ، ص33.

(17) مجلة إدارة المعرفة ، موارد جديدة يسبق المنافسة ، 2004، ص88.

(18) القيسي ، دنيا طالب كاظم ، دور المعرفة الكمية في تطور مستقبل الحاسبات ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد ، 2006 ، ص44.

(19) أريج ، فواد صالح ، تصميم قاعدة البيانات المشتركة للمعلومات المصرفية، رسالة دبلوم عالي ، الهيئة المستقلة للحاسبات 2000،

ص 46..

3- النظام (System) -.

خطوات منطقية لحل مشكلة ما وبالرغم من الاختلاف بين طبيعة الأنظمة وأهدافها المختلفة هناك مميزات هي :

- 1- كل نظام يتكون من أجزاء ووحدات (Units) .
- 2- بين وحدات أي نظام (Relations) وارتباطاتها (Inter depnce) .
- 3- أي تغيير أو تبديل في أي وحدة من الوحدات يؤثر على الوحدات الأخرى .
- 4- جميع الوحدات تسعى إلى تحقيق هدف محدد .
- 5- كل نظام يتضمن درجة من التعقيد (complexity) . تعتمد بمدى تجانس أم عدم تجانس وحداته المختلفة وطرق ارتباطها .
- من المؤكد إن أي نظام ضمن الصفات والمميزات أعلاه يتعامل مع مجموعة من الحقائق الموضوعية (بيانات) ذات علاقة مباشرة بوحدات النظام وبالتالي بالهدف الذي يسعى إليه .
- 4- صفات الأنظمة التقليدية :-
- عدد من الأنظمة المنفصلة تعمل في المؤسسة الواحدة .
- 2- سياقات عمل مختلفة من إدارة الأنظمة المتعددة داخل المؤسسة.
- 3- عدم وجود مواصفات قياسية موحدة في تصميم هذه الأنظمة وكل ما يتعلق بها من مواصفات وتوثيق وذلك بسبب تصميم هذه الأنظمة من قبل جهات مختلفة .
- 4- ضعف الناحية الأمنية ، لبيانات المؤسسة بسبب عدم وجود إدارة وسيطرة مركزية وسياقات عمل واحدة .
- 5- تكرارية عالية في وصف البيانات بين الأنظمة المختلفة لاحتامية وجود كيان وعلاقات مشتركة بين هذه الأنظمة الأمر الذي يؤدي إلى تناقص وعدم الصحة في البيانات .
- 6- أنظمة مركزية في عملها وعدم وجود شبكات متصلة مع بعضها لغرض معالجة البيانات عن بعد .
- 7- أغلب الأنظمة كانت تعالج بأسلوب الحزم وقليل منها يعمل بمعالجة آنية .
- 8- برامج التطبيق تتحمل مسؤولية تصميم الشكل الفيزيائي للملفات والهيكل البياني وبالتالي وصفها في لبرامج الأمر الذي يؤدي إلى تعديل هذه البرامج وفي كل مرة يحصل تغيير على هذه التفاصيل ، أي هناك اعتمادية بين البيانات وبرامج التطبيق .
- 9- المشاركة الزمنية للبيانات معدومة من قبل المستفيدين من النظام أو الانظمة العامة في المؤسسة الواحدة (20)

5- قواعد البيانات (Data Base) :-

تستخدم D.B للدلالة على مجموعة متكاملة من ملفات وجداول وقوائم وغيرها من الهياكل البيانية المرتبطة بعضها البعض بشكل يسمح للوصول إلى كافة احتياجات التنظيم الدينامي للمعلومات وذلك بأقل تكرار ممكن ويتم تنظيم البيانات داخل القاعدة بشكل يوفر سهولة الوصول إلى كافة البيانات التي تربطها علاقة منطقية

كما يسمح بإضافة عناصر بيانية جديدة وتعريف علاقات منطقية إضافية تتم

تلبية جديدة وذلك بأقل تأثير ممكن على الهيكل لبيانية الحالية وعلى البرامج التطبيقية السابقة وهذا يتطلب إنشاء قاعدة بيانية يعتمد إنشاؤها على استخدام نموذج بياني DM لتوفير الأسس المنهجية لنموذج البيانات وتمثيل هياكل العلاقات (21).

6- أنواع الملفات المستخدمة في قاعدة البيانات -.

- تصنف أنواع البيانات وفقا لنوع البيانات المخزونة فيها والمطلوب خزنها واسترجاعها لمساعدة المستويات الإدارية المختلفة أهمها :-
- 1- البيانات البينية :- هي البيانات المتعلقة بالبيئة الخارجية للمنشأة .وان هذا الأساس لتراكم البيانات ذات العلاقة بالنشاط العام لتلك المنشأة . وان هذا الصنف من الملفات يقرأ عادة حوالي 98% من المعلومات والبيانات وتكتب مخرجاتها .
 - 2- القيود الدائمة : وهي القيود الدائمة التي تعتبر بمثابة سجلات ثابتة قليلة التغيير ومثال على ذلك أشكال السجلات الحسابية والراتب .
 - 3- القيود المؤقتة :- وهي القيود التي تكون فعالة ومقيدة خلال فترة زمنية معينة ومنها الأوامر المتعلقة بالعمليات والمراحل الإنتاجية .

(20) الحمادي ، د. علاء حسين ، قواعد البيانات ، دار الحرية للطباعة ، 1997 ، ص 67.

(21) علي ، صباح عبد العزيز ، قواعد البيانات وأنظمة إدارتها ، دار الفحاء للطباعة والنشر ، جامعة البصرة ، 1989 ، ص 77.

3-7- مميزات قواعد البيانات :-

- 1- لمستعملي قاعدة المعلومات من الأقسام المتنوعة تشكيلة واسعة من الاحتياجات وطرق وصول متعددة لا تقتيد بطرق الوصول التقليدية في النظام التقليدي الذي يحتوي على طرق قليلة وثابتة أي إن قاعدة البيانات توفر طرق وصول متعددة للبيانات إلى التطبيقات المتنوعة .
- 2-تقليل التكرار:- أن الهدف تنظيم قاعدة المعلومات هو ضرورة التخلص من الزائد من المعلومات . أن ذلك مفيد اقتصاديا ومفيد لأغراض السيطرة على التقلبات الناجمة عن المعلومات الزائدة .
- ولتنفيذ ذلك يجب أن تكون المعلومات المشتركة المستعملة من قبل التطبيقات المختلفة متماثلة وبنسخة واحدة . وعندما تكون هناك نسخة واحدة من مفردات المعلومات التي يحتاج إليها للأغراض المختلفة فإن العلاقات بين المعلومات يجب أن تصان ومع ذلك أن لا ننسى أنه بالإمكان ولا من المعقول حذف جميع مفردات المعلومات الزائدة دائما مضار المعلومات الزائدة :- (22)

أ- تحتل تخزينا أكبر .

ب-تتطلب اكسر من عملية تحديث .

ج- تحتاج زمن أطول للإجابة .

د- أي النسخ المختلفة من المعلومات قد تحتوي على مراحل تحديث مختلفة ولهذا فقد يعطي النظام معلومات غير متماثلة .

3-استقلالية البيانات في الوسط المخزونة فيه : تعد من احد الصفات الرئيسية لقواعد المعلومات أنها تدل على إن المعلومات والبرامج التطبيقية التي تستعملها يجب أن تكون مستقلة الواحدة عن الأخرى ولذا يمكن تغيير أي منها بدون اللجوء إلى تغيير الأخرى .

أي أنه يتم تنظيم البيانات بحيث تكون طرق استحصالها مستقلة عن طرق تخزينها الحقيقي ويستفاد هذا المبدأ بـ :

1- تتيح تعديل المعلومات بدون أن يؤثر ذلك على البرامج .

2-جهد قليل لتعديل البرامج عند تحديث المعلومات .

3-وقت قليل لتحديث البرامج .

4-تصنيف المرونة إلى البرامج .

إن استقلالية البيانات في قاعدة المعلومات مثال في حالة إضافة مفردة إلى الملف في الملفات التقليدية يتطلب تعديل جميع البرامج التي تستعمل في ذلك الملف بينما في حالة استعمال قاعدة المعلومات لا يكون للتعديل أي تأثير على البرامج التي تستعمل الملف .

4-سرعة عالية في الاسترجاع - استخدام سريع للـ online حيثما يحتاج إلى وصول آني (on-line access)للمعلومات يكون المستفيدين من النظام مهتمين جدا بزمن الاستجابة . إن هذه العوامل التي تعتمد على الوقت اللازم للوصول إلى المعلومات المطلوبة وتعتمد أيضا على تنظيم المعلومات وموقعها في وحدات التخزين .

وإن التباين بين التنظيم المناسب وغير المناسب يمكن أن يخلق فرقا كبيرا في أزمدة الاستجابة . (23)

سبب استرجاع المعلومات بصورة سريعة واستعمال الـ online :

أ- لوجود تقليص في التكرار .

ب-يوجد في الـ data base مفتاح للقيود .

ج- البيانات في قاعدة المعلومات تكون مترابطة أي يمكن أخذها بسهولة .

د- كما تحتوي قاعدة المعلومات على index للوصول الى المعلومات التي نحتاجها .

5-درجة عالية من المرونة في المعالجة والتعامل مع data format إن تعريف المعلومات في قاعدة المعلومات يكون ضمن المعلومات في قاعدة المعلومات لذا فإن تغيير طول السجل الناجم عن إضافة مفرد معلومات جديدة مثلا سوف لا يكون له تأثير على البرامج التطبيقية وإن تعريف المعلومات ومعالجتها يرتبط في وقت تنفيذ البرامج .

أن احد أكثر صفات قواعد المعلومات أهمية أنها تحتاج إلى التغيير والنمو باستمرار .

أن إعادة بناء قواعد المعلومات بشكل سهل يجب أن يكون ممكنا كلما أضيف أنواع جديدة من المعلومات أو أنواع جديدة من التطبيقات وأن إعادة البناء يجب أن يكون ممكنا دون اللجوء إلى إعادة كتابة البرامج التطبيقية .

(22) أريج فؤاد صالح ، مصدر سابق.

(23) أريج فؤاد صالح ، مصدر سابق.

6-تقليل الكلفة لغرض الحصول على كلفة منخفضة نختار التقنيات التي تقلل متطلبات التخزين الكلي وباستعمال هذه التقنيات قد يكون التمثيل الحقيقي للمعلومات المخزونة مختلفا عن التمثيل المستخدم لاستعمالات البرامج .⁽²⁴⁾
وأيضا ضرورة التخلص من الزائد من المعلومات لأنه يتطلب حجماً كبيراً من التخزين وبذلك سوف يزيد الكلفة .

7-تجنب عدم التناغم : يمكن إن نتجنبه بعدة وسائل هي :

أ- تقليص التكرار .

ب-حالة الـ data base (الميكانيكية - والاوتوماتيكية) .

أن متطلبات التناغم هي :

أ- استغلال المعلومات .

ب-مراقبة قاعدة المعلومات .

8- تكامل وإدانة البيانات : إن قاعدة المعلومات تحتوي على معلومات للعديد من المستعملين وليس لمستعمل واحد فقط وهذا يعني أن المستعمل سوف يعني بجزء منها فقط . والأكثر من أن أجزاء المعلومات لمختلف المستعملين سوف تتداخل بطرق متنوعة .

عندما تحتوي قاعدة المعلومات على معلومات يستخدمها مختلف أنواع المستعملين فإنه يكون من الضروري المحافظة على مفردات المعلومات والروابط التي بينها من التلف .

قد تحدث أحيانا خلل في أجهزة الحاسبة (hardware) وقد تحدث مختلف أنواع الحوادث لكن خزن المعلومات وطرق تحديثها وطرق الإضافة يجب أن

8- القواعد العامة لتصميم قاعدة البيانات :-

يجب اعتماد القواعد التالية عند تصميم قاعدة البيانات :-

1- شمول قاعدة البيانات على مجمل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنظمة وليس فقط بنشاط معين فيها .

2-يجب أن لا تكون البيانات زائدة على الحاجة في قاعدة البيانات .

3-جعل الوصول إلى الملفات والقيود كافة سهل وذلك باستخدام برامج معدة لذلك .

4-يجب أن تبدأ عملية تصميم قاعدة البيانات من خلال مراحل دراسة وتصميم النظام .

5-يجب أن تحقق عملية التهيئة والإعداد الأولية من الملفات والشروط الأساسية في تصميم نظام المعلومات .⁽²⁵⁾

⁽²⁴⁾ أريج فؤاد صالح ، مصدر سابق.

⁽²⁵⁾ فواد توفيق ياسين ، احمد عبد الله درويش ، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية ، دار المسير للطباعة والنشر عمان ، 1996 ، ص 87.

المبحث الرابع الجانب التطبيقي

لقد تم توزيع 50 استثمارة استبيان على المصارف الأهلية الخاصة بعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة وهم مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، مصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار، مصرف المنصور، مصرف دجلة والفرات للاستثمار، ومصرف بيبيلوس قسم تمويل التجار، والمصرف المتحد وقد تم استخراج الارتباط على الاستبيان الأولي وكانت نتائجه مطابقاً للاستبيان للمرة الثانية.

شكل (1)

إجراءات تدفق الاعتمادات المستندية الصادرة التقليدي

جدول (2)

علاقة السرعة كمتغير للحاسوب بالكلفة كمتغير لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

المجموع	نوعاً ما	كلا	نعم	الحاسبة (السرعة) الاعتماد المستندي (الكلفة)
32	5		27	نعم
4		3	1	كلا
14	1	4	9	نوعاً ما
50	6	7	37	

يوضح الجدول (2) بأن استخدام الحاسبة تزيد من سرعة انجاز فتح الاعتمادات المستندية الصادرة وبكلفة (27) من أصل 50 أي بنسبة 54% أما الأشخاص الذين لا يرغبون باستخدام الحاسبة أي بنسبة 8% (27)

جدول (3)

علاقة السرعة كمتغير للحاسوب بالكودات كمتغير لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادر

المجموع	نوعاً ما	كلا	نعم	الحاسبة (السرعة) الاعتماد المستندي (الكودات)
34	6	4	24	نعم
5	1	1	3	كلا
11	3	1	7	نوعاً ما
50	10	6	34	

يوضح الجدول (3) بأن الأشخاص الذين يستخدمون الحاسبة لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة ليس من الضروري كودات متخصصة وكانت قيمتهم 24 أي بنسبة 48% أما الذين لا يفضلون الحاسبة هم 5 أي بنسبة 10% .

جدول (4)

علاقة السرعة كمتغير للحاسوب بالاسترجاع كمتغير لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادر

المجموع	نوعاً ما	كلا	نعم	الحاسبة (السرعة) الاعتماد المستندي (الاسترجاع)
20		0	20	نعم
29	11	0	8	كلا
11			11	نوعاً ما
50	11		39	المجموع

يوضح الجدول بأن الأشخاص الذي يرغبون العمل على الحاسبة لغرض السرعة في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة واسترجاع المعلومات هم 20 أي بنسبة 40% أما الذين لا يفضلون الحاسبة لغرض الاسترجاع هم 29 أي بنسبة 58%

جدول (5)

علاقة السرعة كمتغير للحاسوب والوقت كمتغير لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادر

يوضح الجدول (5) بان الأشخاص الذي يرغبون العمل على الحاسبة لغرض السرعة في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة وبوقت أقل هم 23 أي بنسبة 46% أما الذين لا يفضلون الحاسبة لغرض السرعة وبوقت أقل هم 3 أي بنسبة 6%

جدول (6)

علاقة السرعة كمتغير للحاسوب ونسبة الخطأ كمتغير لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادر .

الحاسبة (السرعة)	نعم	كلا	نوعا ما	المجموع
لا اعتماد المستندي (نسبة الخطأ)				
نعم	24	16	4	44
كلا	2			2
نوعا ما	4			4
	30	16	4	50

يوضح الجدول (6) بان الأشخاص الذي يرغبون العمل على الحاسبة لغرض تقليل نسبة الخطأ في عملية

الحاسبة الاعتماد المستندي	نعم	كلا	نوعا ما	المجموع
نعم	23		14	37
كلا			3	3
نوعا ما	10			10
	33	0	17	50

فتح الاعتمادات المستندية الصادرة هم 24 أي بنسبة 48% أما الذين لا يفضلون الحاسبة لغرض السرعة في تقليل الخطأ هم 2 أي بنسبة 4% .

جدول (7)

علاقة السرعة كمتغير للحاسوب نسبة الاستخدام كمتغير لعملية فتح الاعتمادات المستندية الصادر .

الحاسبة (السرعة)	نعم	كلا	نوعا ما	المجموع
لا اعتماد المستندي (نسبة الاستخدام)				
نعم	32	3	5	40
كلا	5			5

نوعاً ما	5		5
	42	3	50

يوضح الجدول (7) بان اغلب المصارف يستخدمون الحاسبة لغرض السرعة في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة هم 32 أي بنسبة 64% أما الذين لا يفضلون الحاسبة لغرض السرعة في هم 5 أي بنسبة 10% ب.

معامل الانحدار البسيط والارتباط:-

الجدول رقم (8)

يمثل العلاقة بين الحاسبة (السرعة) مع إجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

الأرتباط	t	الميل B	المعرفة الكلية
0	0.336	7.002	الوقت
0.016	0.238	6.234	الكوادر
0.22	2.305	1.499	استرجاع
0.292	1.667	0.295	نسبة الخطأ
0.161	0.709	0.182	مدى الأتجاز

1- اعلى ميل حدي هو عند العلاقة بين الحاسبة (حل المشكلة) والوقت. اذ ان زيادة استخدام الحاسبة لمشكلة سيؤدي إلى تقليل الوقت بنسبة 70% اما اقل من هو 18%

2- بما ان F المحسوبة قيمتها 1.40 عند مستوى المعنوية 0.95 اقل من الجدولية اذا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة

3- ان قيمة t الجدولية هي 1.68 عند مستوى معنوية 49 ودرجة حرية 0.05 اما المحسوبة 2.305 مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين حل المشكلة والاسترجاع

4- اعلى ارتباط هي 0.292 بين الحاسبة (السرعة) واجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي الصادر (نسبة الخطأ).

الجدول رقم (9)

يمثل العلاقة بين الحاسبة (القرار) مع إجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

الأرتباط	t	الميل B	المعرفة الكلية
0.313	2.752	0	الوقت
0.406	4.04	0.288	الكوادر
0.389	1.643	0.532	استرجاع
1.000	0.166	0.536	نسبة الخطأ
0	1.615	1.47	مدى الأتجاز

1- اعلى ميل حدي هو عند العلاقة بين الحاسبة (القرار) ومدى الاتجاز بلغ قيمة 1.47

2- ان F المحسوبة قيمتها 3.936 عند مستوى المعنوية 0.95 اكبر من الجدولية 1.58 اذا تدل على معنوية العلاقة بين القرار واجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة .

2- ان قيمة t الجدولية 1.68 وما المحسوبة فكانت 4.04 بين الحاسبة (القرار) واجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي (الكوادر) عند مستوى معنوية 0.95 عدم معنوية العلاقة.

3- اعلى ارتباط هي 1.00 بين الحاسبة (القرار) واجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي الصادر (نسبة الخطأ).

الجدول رقم (10)

يمثل العلاقة بين الحاسبة (التكرار) مع إجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

الأرتباط	t	الميل B	المعرفة الكلية
0	0.336	2.733	الوقت
0.313	0.239	7.008	الكوادر
0.406	2.305	6.234	استرجاع
0.389	1.667	1.499	نسبة الخطأ

1.00	.709	.295	مدى الأنجاز
------	------	------	-------------

- 1- أعلى ميل حدي هو عند العلاقة بين الحاسبة (التكرار) والكوادر العاملة والذي بلغ قيمته 7.008.
- 2- بما أن F المحسوبة قيمتها 3.13 عند مستوى المعنوية 0.95 أعلى من الجدولية إذا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة .
- 3- إن قيمة t الجدولية 1.68 لذا فإن العلاقة معنوية بين الحاسبة (التكرار) وإجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي (ونسبة الخطأ) عند مستوى معنوية 0.95
- 4- أعلى ارتباط هي 1.00 بين الحاسبة (التكرار) وإجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي الصادر (الانجاز).

الجدول رقم (11)

يمثل العلاقة بين الحاسبة (المرونة) مع إجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

الارتباط	t	الميل B	المعرفة الكلية
.313	6.606	.155	الوقت
.406	6.279	1.141	الكوادر
.389	1.676	.755	استرجاع
.0	2.014	.247	نسبة الخطأ
.034	1.307	.233	مدى الأنجاز

- 1- أعلى ميل حدي هو عند العلاقة بين الحاسبة (المرونة) والكوادر الذي بلغ قيمته 1.141
- 2- بما أن F المحسوبة قيمتها 10.747 عند مستوى المعنوية 0.95 أعلى من الجدولية التي تبلغ 1.58 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.
- 3- إن قيمة t الجدولية 1.68 لذا فإن العلاقة معنوية بين الحاسبة (المرونة) وإجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي (نسبة الانجاز) عند مستوى معنوية 0.95 والبالغة 1.68.
- 4- أعلى ارتباط هو 406. بين الحاسبة (التكرار) وإجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي الصادر (الكوادر) .

الجدول رقم (12)

يمثل العلاقة بين الحاسبة (التحديث) مع إجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

الارتباط	t	الميل B	المعرفة الكلية
.313	.615	.116	الوقت
.604	.036	8.13	الكوادر
.389	.723	.401	استرجاع
0	1.529	.231	نسبة الخطأ
.034	.765	.168	مدى الأنجاز

- 1- أعلى ميل حدي هو عند العلاقة بين الحاسبة (التحديث) والكوادر والذي قيمته 8.13
- 2- بما أن F المحسوبة قيمتها 1.53 عند مستوى المعنوية 0.95 أقل من الجدولية 1.58 إذا نقبل فرضية العدم ونرفض لفرضية البديلة .
- 3- إن قيمة t الجدولية 1.68 لذا فإن العلاقة معنوية بين الحاسبة (التحديث) وإجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي (الكوادر) عند مستوى معنوية 0.95
- 4- أعلى ارتباط هي 604. بين الحاسبة (التحديث) وإجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي الصادر (الكوادر).

الجدول رقم (13)

يمثل العلاقة بين الحاسبة (حل المشكلة) مع إجراءات عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة

الارتباط	t	الميل B	المعرفة الكلية
.313	.023	4.151	الوقت
.406	1.078	.246	الكوادر
.389	.706	.400	استرجاع
1.00	.086	1.315	نسبة الخطأ
.034	3.735	.837	مدى الأنجاز

- 1- اعلى ميل حدي هو عند العلاقة بين الحاسبة (حل المشكلة) ونسبة الخطأ والبالغة 1.00.
- 2- :بما ان F المحسوبة قيمتها 2.83 عند مستوى المعنوية 0.95 اعلى من الجدولية 1.56 اذا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة
- 3- ان قيمة t الجدولية 1.68 لذا فإن علاقة معنوية بين الحاسبة (حل المشكلة) واجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي (مدى الاجاز) عند مستوى معنوية 0.95
- 4- اعلى ارتباط هي 1.00 بين الحاسبة (حل المشكلة) واجراءات عملية فتح الاعتماد المستندي الصادر (نسبة الخطأ).

المبحث الخامس

الاستنتاجات:-

- 1- ان النظام المؤتمت للاعتماد المستندي الصادر يخدم المستورد والمصدر والبنك
- 2- تم تمثيل العلاقة بين الحاسوب ومتغيرات (السرعة، القرار، التكرار، المرونة، التحديث، حل المشكلة) مع متغير عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة ومتغيراته (الكلفة، الوقت، الاسترجاع، نسبة الخطأ، الاستخدام) بعلاقة احدار خطي بسيط وتبين العلاقة بوجود تأثير واضح للحاسوب على عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة اي أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية في استخدام الحاسبة في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة
- 3- تبين أثبات فرضية البحث بأنه هناك علاقة معنوية بين الحاسبة وسرعتها في العمل وبين العاملين وكذلك نسبة الخطأ وسرعة التحديث.
- 4- هناك علاقة معنوية بين سرعة اتخاذ القرار عند استخدام النظام المؤتمت .
- 5- ان هناك علاقة معنوية بين حل المشكلة والوقت المستغرق لحلها.
- 6- يوفر النظام المؤتمت الكثير من المبالغ الغير ضرورية كرواتب ونفقات إضافية.

التوصيات :-

- 1-يفضل الاعتماد على النظام المؤتمت لأنه يخدم كل من المستورد والمصدر والبنك.
- 2-ضروري الاعتماد على الحاسبة في عملية فتح الاعتمادات المستندية الصادرة لسرعتها وقلة ونسبة الخطأ وسرعة التحديث والمرونة.
- 3-يجب الاعتماد على الحاسبة في صياغة اتخاذ القرار.
- 4-استخدام الحاسبة يؤدي إلى تقليص الوقت في حل أي مشكلة.
- 5- توفر الحاسبة العديد من المبالغ الغير ضرورية .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- الكتب

- 1-ألبياتي، د. هلال عبود ، المدخل لنظم المعلومات الإدارية ، دار المسيرة ، عمان 1992..
- 2-أبو الهيجاء، هيثم، الكلية الجامعة المتوسطة، دار المسيرة ، عمان، 2001 ،
- 3-أحمادي، د. علاء حسين ، قواعد البيانات ، دار الحرية للطباعة ، 1997 ،
- 4-إسماعيل، سماح يوسف ، العلاقة التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستندي، دار صفاء للنشر ، عمان 2001،
- 5-بنباصر ، يوسف ، سلسلة متكاملة للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، 2006 ، المغرب، دار المعتزة ، 2006
- 6-أنجفي، د. حسن ، شرح الاعتمادات المستندية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة بغداد ، 1971
- 7-أنجفي، د. حسن ، الاعتمادات المستندية بين النظرية والتطبيق ، بغداد ، دار الحرية للطباعة بغداد ، 1971 .
- 8-سلمان ، نعمان حافظ ، أهمية الاعتمادات المستندية الاجراءات القياسية للرقابة والتفتيش ، 2010
- 9-فواد توفيق ياسين ، احمد عبد الله درويش ، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية ، عمان ، دار المسير للطباعة والنشر عمان ، 1996 ،

10- علي، د. صباح عبد العزيز ، قواعد البيانات وأنظمة إدارتها ، جامعة البصرة ، دار الفحاء للطباعة والنشر ، جامعة البصرة، 1989.

ب:- الأطاريح

11- أريج، فؤاد صالح ، تصميم قاعدة البيانات المشتركة للمعلومات المصرفية ، رسالة دبلوم عالي ، الهيئة المستقلة للحسابات 2000.

12- القيسي، دنيا طالب كاظم، دور المعرفة الكمية في تطور مستقبل الحاسبات، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد، بغداد ، 2006.

ج:-المجلات

13-مجلة الوقائع العراقية الجريدة الرسمية ،قانون التجارة العراقي رقم 1985، 40

د: النشرات والدوريات

14-نشرة 400، 1984 الصادرة من الغرفة التجارية الدولية ،القواعد والأصول الموحدة للاعتمادات المستندية

15-نشرة 400، 1984 الصادرة من الغرفة التجارية الدولية ،القواعد والأصول الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة.

ثانيا: المصادر الأجنبية

THE BOOKS

1- DIONYSIOS C . TSICRITIZIS FEJCRICK H.LOBUSKY
DATA BASE MANAGEMENT SYSTEM, UNIVERSITY
OFTORONT'1999

.....
.....
.....